ان العنصر البشري العربي هو في حالة تفوّق فعلي في الوقت الحالي، وفي المستقبل، في مقابل المجتمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وأن الخلل القائم يتعلق بعدم توظيف الجانب العربي لهذه القوّة البشرية في مجرى الصراع مع هذا المجتمع الاستيطاني. وبعبارة أخرى، ينظر الجانب العربي الى الصراع السكاني على أنه صراع بين المستوطنين اليهود عموماً والمجتمع الفلسطيني، وفي داخل حدود فلسطين المحتلة فقط. وبذلك يبدو العنصر اليهودي كعنصر متفوق من الناحيتين، الكمية والكيفية. وهذه نظرة جزئية تهمل الابعاد الحقيقية للصراع الصهيوني ـ العربي، وتحصره في نطاق ضيق، أي في حدود أنه صراع إسرائيلي ـ فلسطيني. ومنطقي ان هذه النظرة ـ التي تؤكد، في حال استمرارها، سيادة منطق التجزئة ـ سوف تعكس تداعياتها السلبية على شكل استمرار القصور في الجانب العربي الى أمد طويل. حتى أنه قد يأتي وقت لا تصبح المواجهة فيه بين إسرائيل والبلدان العربية جميعها، وانما بين إسرائيل ولبنان، أو بين إسرائيل والاردن، أو اسرائيل ومصر، أو إسرائيل وسوريا، الخ. وهنا، فان التفوق الاسرائيلي يضحي غالباً وباستمرار تفوق كمّي وكيفي دون حدود.

أمّا في المستوى الجزئي، فيلاحظ أن الاختلال السكاني لصالح الكيان الاستيطاني الصهيوني لم يتمّ الّا في أعقاب عام النكبة (١٩٤٨)، وعام النكسة (١٩٦٧)، وخروج أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني خارج حدود فلسطين التاريخية. وعلى الرغم من ذلك، فان تقويماً يأخذ في اعتباره حقيقة الشتات الفلسطيني لا بد وأن ينتهي الى تعظيم النجاح الفلسطيني في المواجهة السكانية الدائرة الآن على أرض فلسطين. لقد استطاع الجانب الفلسطيني توظيف قدراته البشرية بشكل صحيح في إطار واقع بالغ السوء. وهذا يؤكد ان توظيف القوى البشرية، كيفياً، هو الأصل في تحقيق الانجازات. فمقابل عجز عربي في المستوى الكلي للمواجهة السكانية، هناك نجاح نسبي على المستوى الجزئي الفلسطيني. والمقصود بالنجاح النسبي، في هذا الموضع، هو قدرة المجتمع الفلسطيني على اعادة تكوين ذاته، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، في ظل أسوأ نماذج الاستعمار الاستيطاني. فلم يستطع النموذج الاستيطاني الصهيوني إبادة الشعب الفلسطيني، أو تفريغ قواه البشرية من مضمونها السياسي أو هويتها التاريخية. وممّا يجدر ذكره، في هذا الاطار، ان أحد دروس الانتفاضة الفلسطينية يتمثل في الاستفادة القصوى من القوى البشرية المتاحة. فالمفترض ان هذه القوى لا تدخل في حسابات المواجهة، الّا اذا بلغت الشباب والفتوة. ولكن الانتفاضة حطّمت هذه القاعدة حين تحوّل الطفل الفلسطيني، حتى دون سن الثانية عشرة، الى عنصر مؤثر في مواجهة المجتمع الاستيطاني. هذا الى جانب دروس أخرى تصل بنا الى النتيجة ذاتها، مثل استخدام الاناث الى جانب الذكور، وكذلك الاستفادة من الشيوخ الى جانب الشباب. وبذلك بدا الجانب الفلسطيني، في أثناء الانتفاضة، أكبر من حجمه الحقيقي، خصوصاً اذا أخذنا في الاعتبار أن حوالى ٤٥ ـ ٤٨ بالمئة من سكان الأرض المحتلة هم دون سن الخامسة عشرة[٦٢].

على أي حال، من غير المنطقي أن يركن الجانب العربي الى ان المواجهة السكانية مع المشروع الاستيطاني الصهيوني في مستواها الجزئي فقط، لأن المتصوّر أن للطرف الفلسطيني خطاً أحمر قد لا يستطيع تجاوزه دون أن يصاب بالانهاك في خط الصدام السكاني الاول داخل الارض المحتلة، وخارجها، خاصة وأن المخططات الصهيونية قائمة على قدم وساق من أجل كسب الصراع على هذا الصعيد، بغض النظر عمّا يمكن أن تتمخّض هذه المخططات عنه من ردود أفعال. وفي حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه، كيف سيتمكن أبناء الأرض المحتلة من التوسّع السكاني، على الصعيدين الكمّي والكيفي، في ضوء مخططات تهويد أرضهم بما عليها وما يحوي باطنها من موارد،